مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: قياس درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية لشركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين وبيان أثره على سياسة توزيع الأرباح
اسم الكاتب: أ.م. عصام محمد الطويل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1772
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 00:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

قياس درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية لشركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين وبيان أثره على سياسة توزيع الأرباح

Measuring Accounting Conservatism Degree While Preparing Financial Statements for Services Companies Listed on the Palestine Exchange and Its Impact on the Dividend Policy

عصام محمد الطويل
أستاذ مساعد/ جامعة الأقصى-غزة/ فلسطين

Issam M. Al Taweel
Assistant Professor / Al-Aqsa University - Gaza - Palestine
imat1976@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 17/ 6/ 2020م، **تاريخ القبول:** 3/ 8/ 2020م.
E-ISSN: 2410-3349
P-ISSN: 2313-7592

Received: 17/ 6/ 2020, **Accepted:** 3/ 8/ 2020.
DOI: 10.33977/1760-006-015-008
https: //journals.qou.edu/index.php/eqtsadia

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية لشركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، وبيان أثره على سياسة توزيع الأرباح للفترة من (2014 – 2018) على عينة من (11) شركة.

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعة الدراسة، وتم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج(Basu, 1997)، ونموذج نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)، كما تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) في تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات، وخَلُصَت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات الخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين لا تتصف بالتحفظ المحاسبي حسب نموذج (Basu)، وأن الشركات تمارس التحفظ المحاسبي، إلا أن مستوى ممارستها منخفضة حسب نموذج (BTM) القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وأن الشركات الخدماتية وعبر العديد من السنوات لم يتم توزيع أرباح نقدية، وإنما قد تقر أرباحاً ولكنها لا توزعها، وتعتمد مبدأ التجميع والصرف دفعة واحدة، لا سيما وجود طرق أخرى كتوزيع أسهم مجانية لزيادة الحصة في رأس المال.وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة العمل على إرساء سياسات تزيد من مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتكون ملائمة للشركات الخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين، وضرورة إلزام الشركات بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي، وزيادة رقابة السوق المالي والجهات المعنية لضمان شفافية ومصداقية القوائم المالية، وجعله شرطاً من شروط الإدراج في البورصة.

الكلمات الدالة: التحفظ المحاسبي، القوائم المالية، سياسة توزيع الأرباح.

Abstract

This study aimed to measure accounting conservatism degree while preparing financial statements for services companies listed on the Palestine Exchange and its impact on the dividend policy for the period 20142018- on a sample of 11 companies, using the descriptive analytical approach to suit the nature of the study. Accounting Conservatism was measured by using the model (Basu,1997) and Book Value to Market Value (BTM). Statistical Packages Program (SPSS) was used to analyze the study data and test the hypotheses. The study ended with many results; the most important are: The financial statements of services companies listed on the Palestine Exchange is not characterized by accounting conservatism according to the Basu model. Also, companies practice accounting conservatism, but the level of practice is low according to and Book Value to Market Value (BTM). The study came up with a set of recommendations; the most important are: The need to establish policies that increase the level of accounting conservatism in the financial statements and be appropriate for the services companies listed in the Palestine Exchange. Moreover, oblige companies to an acceptable level of accounting conservatism. Furthermore, increase the supervision of the financial market and the concerned entities to ensure the transparency and credibility of the financial statements and make it a condition of listing on the stock exchange.

***Keywords**: Accounting Conservatism, Financial Statements, Dividend Policy.*

مقدمة:

إن موضوع التحفظ المحاسبي يعد من أبرز القضايا المحاسبية التي نالت اهتمام العديد من الباحثين خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، بسبب زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظاً.

وامتد هذا الاهتمام بالتحفظ المحاسبي إلى المجال المهني، وبالتالي يتضح أن التحفظ المحاسبي يؤدي دوراً بالغ الأهمية في ضبط سلوك الإدارة تجاه اختيار السياسات المحاسبية، إذ يدفعها نحو اختيار السياسات المحاسبية التي تعمل على دعم المركز المالي للشركة بالدرجة الأولى، وتحافظ على مصالح الأطراف العديدة المرتبط بها بصرف النظر عن تعارض أو توافق هذه المصالح، خصوصاً أصحاب الديون وحملة الأسهم، و ينأى بها عن السياسات المحاسبية المتحررة التي قد تستغلها في تحقيق مصالح مالية لنفسها أو لطرف معين على حساب طرف أو أطراف أخرى، وهو ما يهدد سلامة وكفاءة المركز المالي للشركة، ويخل بالتوازن المطلوب بين أصحاب المصالح المرتبطين بها، وبالتالي تخفيض قيمتها في السوق. (أبو خزانة، 2015، ص 79).

وإن سياسة توزيع الأرباح تتمثل في مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تستخدمها الشركة لاتخاذ قرار عن كيفية توزيع أرباحها، وفي حال وجود فائض نقدي في نهاية الفترة المحاسبية، فإنه عادةً ما يكون لدى الشركة خيارين، الأول: أن توزع بعضامن أرباحها كأرباح على المساهمين، والثاني: يمكن أن تقرر إعادة استثمار أموالها في الشركة واعتبارها أرباحا محتجزة.

وجاءت فكرة الدراسة في محاولة لإلقاء الضوء على مفهومي التحفظ المحاسبي وسياسة توزيع الأرباح، وكيفية تناولهما في الأدب المحاسبي، ومعرفة مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى معرفة ما إذا كان التحفظ المحاسبي يؤثر على سياسة توزيع الأرباح.

وإن القوائم المالية يتم إعدادها استناداً على معايير

المحاسبة الدولية، إلا أن هذه المعايير تسمح باستخدام أساليب وطرق محاسبية مختلفة لمعالجة الأحداث والظواهر الاقتصادية نفسها، وبالتالي فإن مرونة اختيار الإدارة للتقديرات المحاسبية من ناحية أخرى بالتعجيل بالاعتراف بأية خسارة متوقع حدوثها، وتأجيل الاعتراف بأي ربح لحين حدوثه قد يؤدي إلى ظهور نتائج مختلفة في القوائم المالية لقياس الأحداث نفسها، مما ينعكس اختيار أي من البدائل بدوره على نتائج القياس المحاسبي، ومن ثم على سياسة توزيع الأرباح.

مشكلة الدراسة:

على المنشآت اليوم أن تتبنى الدور التحفظي للمحاسبة من خلال اختيار الإدارة لتأجيل الاعتراف بالأرباح وأخذ الخسائر المحتملة في الحسبان بعد الإعلان عن المكاسب المتوقعة والمبالغة في النفقات والمخصصات وإهلاك الأصول بهدف إظهار نتائج أعمال المنشأة بصورة متحفظة.

وهناك مبررات تكمن وراء تبني هذا الدور وهو زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظاً، ولا يزال يثار جدل واسع في الأوساط العلمية والمهنية حول تأثير التحفظ المحاسبي على سياسة توزيع الأرباح، وقد قام الباحث بهذه الدراسة بهدف قياس درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية لشركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، وبيان أثره على سياسة توزيع الأرباح، **وبناءً على ما سبق تم صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:**

1. هل تستخدم الشركات الخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين سياسة التحفظ المحاسبي ؟
2. هل تمارس الشركات المدرجة في بورصة فلسطين سياسة توزيع الأرباح؟
3. هل توجد علاقة بين سياسة التحفظ المحاسبي وسياسة توزيع الأرباح؟
4. هل يوجد أثر بين سياسة التحفظ المحاسبي وسياسة توزيع الأرباح؟

أهداف الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة يمكن تحديد أهداف الدراسة كما يأتي:

1. معرفة مدى استخدام الشركات الخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين سياسة التحفظ المحاسبي.
2. بيان مدى ممارسة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لسياسة توزيع الأرباح.
3. توضيح العلاقة بين سياسة التحفظ المحاسبي وسياسة توزيع الأرباح.
4. الكشف عن الأثر بين سياسة التحفظ المحاسبي وسياسة توزيع الأرباح.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية العلمية

ستضيف هذه الدراسة معلومات جديدة تعد مرجعاً للباحثين، إذ من المتوقع لهذا البحث أن يفتح الآفاق لإجراء المزيد من البحوث المستقبلية في هذا المجال المهم، وستكسب هذه الدراسة الباحث المعرفة، وتثري معلوماته حول دراسة قياس درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية وبيان أثره على سياسة توزيع الأرباح، و يأمل الباحث أن تسهم نتائج هذه الدراسة في إضافة مادة علمية جديدة للمكتبة الفلسطينية والعربية كمرجع نظري للمهتمين والمتخصصين.

الأهمية العملية

تساهم هذه الدراسة في تزويد المستفيدين من القوائم المالية بمستوى التحفظ المحاسبي في بورصة فلسطين للأوراق المالية، والتعرف على الشركات التي تطبق التحفظ المحاسبي عند عملية إعدادها لقوائمهما المالية، الأمر الذي يعطي المستفيدين وأصحاب العلاقة نوعا من الثقة والطمأنينة بالقرارات التي سوف يتخذونها والتي تعد بناءً على القوائم المالية التي تقدمها لهم تلك الشركات، فالتحفظ المحاسبي يجعل القوائم المالية تمتاز بالمصداقية والشفافية والبعد عن التحيز، والتدخل الشخصي.

فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات الآتية:

H1. لا تستخدم الشركات الخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين سياسة التحفظ المحاسبي .

H2. لا تمارس الشركات المدرجة في بورصة فلسطين سياسة توزيع الأرباح.

H3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحفظ المحاسبي وسياسة توزيع الأرباح.

H4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين سياسة التحفظ المحاسبي وسياسة توزيع الأرباح.

حدود الدراسة

تتحدد نتائج هذه الدراسة بالحدود الآتية:

- **الحد المكاني**: اقتصرت الدراسة الحالية على شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية ؛ إذ يشهد قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني نمواً سريعاً خلال القرن العشرين.
- **الحد الزماني**: الفترة الزمنية الممتدة من عام 2014 وحتى العام 2018م.
- **الحد الموضوعي**: قياس درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية وبيان أثره على سياسة توزيع الأرباح.

الإطار النظري للدراسة

يتناول الإطار النظري العديد من العناوين ذات العلاقة وهي على النحو الآتي:

مفهوم التحفظ المحاسبي :

عرفه (أبو حميدة،2017، ص 28) بأنه: «اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي أتاحتها المعايير المحاسبية للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، مما ينتج عنه انخفاض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية.

أما (Lee, 2010, p.6) فقد رأى أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى بخس (نقص) تراكمي لصافي الأصول في الميزانية العمومية، والاعتراف في وقت أكثر مناسبة بالخسائر مقابل المكاسب في قائمة الدخل.

كذلك يرى (Xia & Zhu, 2009, p.99) أن التحفظ هو مبدأ هام وأساسي في المحاسبة المالية، وينص على أن الأخطاء المحتملة في القياس يجب أن تكون في اتجاه التدني بدلاً من المبالغة في صافي الدخل وصافي الأصول.

إلى جانب ما سبق يقدم الباحث تعريفا للتحفظ المحاسبي، من وجهة نظر قائمة المركز المالي وقائمة الدخل على أنه الإبلاغ عن القيم الدنيا للأصول والإيرادات والقيم العليا للالتزامات والمصاريف.

أهمية التحفظ المحاسبي

تنبع أهمية التحفظ المحاسبي مما يأتي (أبو هديب، 2018، ص11):

1. يساهم في رفع كفاءة التقارير المالية.
2. المحافظة على أساسيات ومكونات جودة المعلومات المحاسبية.
3. يؤدي التحفظ المحاسبي إلى زيادة جودة الأرباح المحاسبية والوفاء باحتياجات المستثمرين.
4. يعطي التحفظ المحاسبي إشارة لدى مستخدمي القوائم المالية من خارج الشركة بأن المعلومات المنشورة تتصف بالجودة.
5. التحفظ المحاسبي يعمل على تحسين أداء الشركة مقارنةً بالمفاهيم الأخرى ذات الصلة مثل مفهوم الوكالة ومفهوم عدم تماثل المعلومات (العيباني، 2010، ص 10).

مبررات ممارسة التحفظ المحاسبي:

هناك آراء أيدت استخدام التحفظ المحاسبي، واستندت في ذلك لعدة مبررات، أهمها:

1. أصبح التحفظ المحاسبي ركيزة مهمة ومطلبا رئيسا في الوقت الحالي من قبل العديد من الأطراف كالمستثمرين و مراجعي الحسابات والمؤسسات المنظمة والمشرفة على وضع المعايير (عبيد، 2010).
2. إن للتحفظ المحاسبي مساهمة فعالة وإيجابية في الوصول إلى مخرجات محاسبية تتصف بالموضوعية، (القضاة ومفلح، 2016).
3. أن تطبيق الشركات لسياسات محاسبية متحفظة يعتبر واحداً من الأدوات التي تساهم في تحسين جودة المعلومات وتخفيض ظاهرة عدم التماثل (Ball et al, 2008).
4. يعتبر التحفظ المحاسبي وسيلة يعتمد عليها المحاسبون في حالات عدم التأكد التي قد يتعرضون لها، ووسيلة مناسبة في مواجهة التفاؤل المفرط من قبل إدارة الشركة وذلك عند تقييمها لموجوداتها والتزاماتها (أبو جراد، 2015).
5. إن التحفظ المحاسبي سيتلاءم مع القوانين الضريبية والاستثمارات، إذ إن تطبيق التحفظ المحاسبي يعتبر أداة فعالة ومناسبة للحد من الدخل الخاضع للضريبة، وذلك من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات، والإسراع في الاعتراف بالمصروفات (أبوحميدة، 2017).

إيجابيات وسلبيات مفهوم التحفظ المحاسبي:

يمكن تلخيص إيجابيات استخدام التحفظ المحاسبي بما يأتي: (Kam, 1990)، (Obeidat,2003)

1. يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم موجودات المنشأة والتزاماتها، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين.
2. يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية ؛ أي أن ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية، يكون عادة معداً وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.
3. ومن شأن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي أن يؤدي إلى تجنيب المحاسبين مخاطر نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، ومخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد أنها معلومات صحيحة.
4. يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى هامش أمان لحماية أنفسهم من أية نتائج عكسية، لذا فهم يحبذون الأرقام المتحفظة اعتقاداً منهم أن الأرقام غير المتحفظة قد تؤدي إلى نتائج سلبية.

السلبيات الناتجة عن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يمكن تلخيصها بما يأتي:

1. يتعارض استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية: مثل الحيادية والقابلية للمقارنة والثبات والتمثيل الصادق، مثل التعارض الواضح ما بين التحفظ المحاسبي وخاصية الاتساق والثبات، إذ يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم بضاعة آخر المدة في حالة تقييمها وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل إلى تقييمها على أساس الكلفة في سنة وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى.
2. قد يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي إلى تشويه المعلومات المحاسبية من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن قيمها

الحقيقية، وبالتالي فإن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تشويه إيرادات المنشأة ومصروفاتها من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن حقيقتها.

3. إن المبالغة في التخفيض من قيمة الأصول والإيرادات، وفي زيادة قيمة المصروفات والالتزامات من شأنه أن يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن المبالغة في زيادة قيمة الأصول والإيرادات وعن المبالغة في تخفيض قيمة الالتزامات والمصروفات ؛ لأنه يترتب على مثل هذه التصرفات أن تلحق الضرر ببعض الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات.

4. يستخدم المحاسبون مفهوم التحفظ المحاسبي في أحيان كثيرة لحماية أنفسهم من المساءلة التي قد يتعرضون لها، دون الالتفات إلى ما إذا كان هذا الإجراء يحقق مصالح الأطراف الأخرى أو يلحق الضرر بهم.

النماذج المستخدمة في قياس التحفظ المحاسبي:

توجد العديد من المداخل التي قدمها الفكر المحاسبي لقياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وبالرغم من اختلاف النتائج التي قد تتوصل إليها بعض النماذج أحياناً، إلا أن جميع تلك النماذج تعتمد على أثر الاعتراف غير المتماثل بالخسائر والمكاسب، وخصوصاً التركيز على أرقام ثلاثة بنود مهمة وهي: الأرباح والمستحقات وصافي الأصول (ياسين، 2008). ولعله كان من أكثر النماذج استخداماً في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحفظ المحاسبي ولاقت قبولاً واستخداماً كبيراً بين الباحثين النماذج الآتية:

1. نموذج (Basu, 1997) :

ويعرف أيضاً بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، وقد تم استخدام هذا النموذج من قبل العديد من الدراسات على المستوى الدولي، وهو يفترض الحقيقة التي مفادها أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة، ويفترض هذا النموذج أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنةً بالخسائر، وهو جوهر التحفظ المحاسبي إذ تؤدي المكاسب إلى زيادة صافي الأصول، في حين تؤدي الخسائر إلى تخفيضها، ويتم قياس التحفظ من خلال ملاحظة سرعة الاستجابة لهذه المكاسب والخسائر ؛ أي أن التحفظ المحاسبي يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، إذ تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، وقد تنبأ (Basu) أن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح الفترة نفسها، بينما عوائد الأسهم الموجبة ستنعكس بشكل غير كامل في الفترة نفسها.(النجار، 2013)، ويعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج تطبيقاً لقياس التحفظ المحاسبي لعدة سنوات، إذ كان المقياس الوحيد في أدبيات المحاسبة المستخدمة في قياس التحفظ من خلال التوقيت غير المتماثل في الأرباح.

2. نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Beaver & Ryan, 2000):

يقوم هذا النموذج على استخدام القيمة السوقية ونسبتها إلى القيمة الدفترية كمقياس للتحفظ المحاسبي، إذ تبين بأن التحفظ المحاسبي يميل إلى تقليل القيمة الدفترية الصافية كنسبة من القيمة السوقية الفعلية، وعليه فإن ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية يشير إلى درجة أعلى من التحفظ المحاسبي. (صراوي، 2019، ص19).

ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للأقل من الواحد الصحيح عن فترة زمنية يشير إلى استخدام الشركة سياسة محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح والقيم الأعلى للأصول مقابل قيمتها السوقية، بمعنى أن الشركة مقيمة بأقل مما يجب وهو جوهر التحفظ المحاسبي الذي نادت به نظرية المحاسبة، بينما إذا ارتفعت نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية أعلى من الواحد الصحيح عن فترة زمنية يشير إلى استخدام الشركة لسياسات محاسبية غير متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح والقيم الأعلى لأصول الشركة؛ بمعنى أن الشركة مقيمة بأعلى مما يجب ويمكن قياس التحفظ وفق المعادلة الآتية:

المعادلة (1): التحفظ = القيمة الدفترية / القيمة السوقية (سعر السهم بالسوق).

المعادلة(2) : القيمة الدفترية = (الأسهم العادية + احتياطي الأرباح)/عدد الأسهم،(عوجه، 2017).

قانون Sarbanes Oxley وأثره على دعم فكرة التحفظ المحاسبي:

كان لتشريع قانون «أوكسلي» أثر كبير على مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل المحاسبون ومدققو الحسابات والمديرون والمحللون الماليون على الالتزام بالقانون والتعليمات المتفرعة منه، والذي يعد حجر الزاوية في بناء معلومات مالية مفيدة وموثوقة في شكل بيانات مالية يرافقها إفصاح ملائم لفائدة المستخدمين الداخليين والخارجيين، حيث يستند إليها في اتخاذ أفضل القرارات الاستشارية والإدارية، **ولعل أبرز اتجاهات هذا القانون تتمثل بالآتي:**

- منع إدارة الحسابات الإبداعية وتجاوزات الإدارة.
- تحديد الخدمات غير التدقيقية التي يقدمها مدققو الحسابات.
- جعل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة مسؤولة عن تحديد وتسديد الأتعاب، ومتابعة أي مؤسسة تدقيق يوكل إليها إنجاز مهمة تدقيق الحسابات.
- تعزيز الإفصاح المالي.
- منع القروض الشخصية الممنوحة من الشركات إلى المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.

وبوجه عام يمكن تصنيف الإصلاحات الرئيسية التي يتضمنها قانون ساربينز –أوكسلي Sarbanes – Oxley Law والتي تدعم التحفظ المحاسبي في ثلاث فئات، أولاً: يحتوي القانون على إصلاحات هامة تهدف إلى تحسين أداء مهنة المحاسبة وإعادة الثقة بها. ثانياً: يوفر القانون أدوات جديدة لفرض تطبيق قوانين الأوراق المالية. ثالثاً: أصبحت مفوضية تنظيم التعامل بالأوراق المالية تستخدم لتلك الأدوات لتوسيع مجال برنامجها في تطبيق القوانين. وقد ركزت التعديلات المقترحة بشكل رئيسي على جعل لجنة تدقيق الشركات مسؤولة بشكل كامل على مراقبة المدقق

الخارجي وإعطائها السلطة الكاملة في تحديد شروط وأتعاب أعمال التدقيق والأعمال الأخرى، بالإضافة إلى التركيز على استقلالية المدقق الخارجي. كما ألزم المعيار الشركات المدرجة في بورصة نيويورك للأرواق المالية بتلبية بندين مهمين، الأول: تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة الشركة ذوو صفة مستقلة يتم تحديدهم من قبل لجنة التدقيق، والثاني: تحديد أتعاب أعضاء لجنة التدقيق (Sarbanes-Oxley Act, 2002). وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Lobo and Zhou, 2006) أن التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الأمريكية تزايد بشكل ملحوظ بعد القانون، بسبب المسؤوليات القانونية التي أضافها القانون على المدقق والإدارة.

أثر الأزمات المالية العالمية والقوانين الدولية على التحفظ المحاسبي:

الأزمة المالية عام 2002:

اهتز عالم المال والأعمال في بداية هذا القرن على سلسلة من الانهيارات المالية التي تعرض لها عدد من الشركات الكبيرة في العالم كان أشهرها انهيار عملاق الطاقة الأمريكية انرون (Enron) التي أعلنت إفلاسها رسمياً في 16 أكتوبر 2001، مخلفةً خسائر تقدر بـ (618) مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الثالث من ذلك العام، سقطت شركة إنرون العملاقة بأصول تقدر قيمتها بـ (4.63) مليار دولار مما شكل أكبر إفلاس لشركة أمريكية هو على مستوى العالم أجمع، لقد بدأت الشركة بتضخيم الأرباح بـ أرباح وهمية (ورقية فقط)، كما ضخمت الأصول من خلال إعادة تقييم الأصول أو التلاعب بالبنود المقدرة، وأخفت الديون والخسائر من خلال (نظم محاسبية مبتكرة) وسجلتها على شكل استثمارات، بعد ذلك شرعت بالمضاربة في أسهمها بسوق الأوراق المالية. إن انهيار إنرون فرصة لإعادة تقييم الوضع، بالنسبة لكلٍ من المراقب المالي ومستخدمي القوائم المالية، ونتج عنها مزيدٍ من التقنين لمهنة المحاسبة من شأنها توفير نوع من الحماية للمحاسبين، لذا بدأت دول عدة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تشريع وإصدار قوانين وسياسات محاسبية جديدة للسيطرة على الإدارة بشكل أكبر من السابق. (أقبال و القضاة، 2014 ، ص 904 – 905).

ومن أهم القوانين التي ظهرت ودعمت التحفظ المحاسبي بشكل كبير قانون (Sarbanes Oxley)

إذ أنه في 31 تموز 2002 صادق الكونجرس الأمريكي على قانون يسمى (قانون ساربينز أوكسلي) نسبةً إلى الأشخاص الذين انيطت بهم مهمة إعداد هذا القانون، وهما عضوان في السلطة التشريعية، وقد صدر هذا القانون كرد فعل لفضائح الشركات الأمريكية العملاقة كشركة (Enron) وشركة (World com)، واكتشاف أن المدراء التنفيذيين يقومون بتحريف الأوضاع المالية لشركاتهم بإخفاء خسائر والتزامات من قائمة المركز المالي للشركة واختلاس أموال الشركة للاستخدام الشخصي، فضلاً عن الفشل في تنفيذ الرقابة الداخلية والعمليات التي تؤكد على دقة التقارير المالية، فضلاً عن وجود ممارسات احتيال وقصور في إجراءات التدقيق التي من شأنها منع الاحتيال والتلاعب. (عبد القادر، 2018، ص281).

وصفه المحللون بأنه أهم وأشمل قانون أمريكي منذ نشأة هيئة الأوراق المالية (sec) من ناحية دعم التحكم المؤسسي وزيادة التحفظ المحاسبي، وهذا ما توصلت إليه دراسة (lobo & zhou , 2006) وتم إلزام جميع الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد بتطبيق بنود هذا القانون.

الأزمة المالية عام 2007

ظهرت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ شهر آب 2007، وقد كان السبب في ظهورها هو مشكلة الرهن العقاري، إذ إن العجز المتزايد في سداد الرهونات العقارية وعدم وجود ضمانات الشراء العقاري والتوسع في منح القروض العقارية، إضافة إلى المبالغة في تقدير العقار ضمن سجلات البنوك بشكل أكبر من القيمة الحقيقية لها، أدى إلى تعرض الملايين من التزامات الديون إلى الخطر بسبب ارتفاع القروض العقارية المقدمة وبشكل لا يغطي القيمة الحقيقية للعقار. (عبد الفضيل، 2009).

وقد كانت هذه الديون مضمنة ومباعة لبنوك استثمارية، مما أدى إلى الحاق الضرر بهذه البنوك مثل وول ستريت وبير ستيرنز وليهمان برازرز وميريل لينش، كما ألحقت الضرر بإحدى أكبر شركات التأمين في العالم وهي شركة أيه أي جي، وبات التخوف من القائمين على النظام المصرفي شديداً من تعثر المقترضين في السداد، فقامت المصارف بتخفيض عمليات الإقراض إلى الأفراد والمؤسسات التجارية، كما توقفت المصارف عن تقديم القروض العقارية وقروض السيارات، مما أثر سلباً في نفوس العملاء والمستخدمين وأدى إلى استنزاف السيولة من النظام المصرفي (عبد الله، 2008، ص 21 – 27).

و تُعدُ الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم عام (2007) واشتدت في عام (2008) من أسوء الأزمات التي مرَّ بها الاقتصاد العالمي وأخطرها، كونها بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية التي «يحتل اقتصادها مكانة متميزة على المستوى الدولي، حيث تمثل التجارة الخارجية لها أكثر من (10 %) من إجمالي التجارة الدولية» (المناصير وآخرون، 2009م، ص3)، كما تُعدُ أسواقها رائدة الأسواق المالية العالمية، لذا فإن أي مخاطر تتعرض لها هذه الأسواق لابد وأن تنعكس نتائجها على باقي الأسواق سواءً أكانت على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي، وقد تجلت آثار هذه الأزمة في «إعلان عدد كبير من البنوك الأمريكية عن إفلاسها خلال فترة قصيرة، بعد ذلك انتقلت آثار هذه الأزمة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي واليابان والصين، كما تراجعت العديد من البورصات والأسهم في العديد من البلدان العربية والعالمية»، (العجمي، 2011، ص3)، وبسبب هذه الأزمة تم اتخاذ العديد من الإجراءات المحاسبية التي تدعم التحفظ المحاسبي.

مفهوم سياسة توزيع الأرباح:

تعرف سياسة توزيع الأرباح على أنها «جزء من الأرباح التي يقوم المسير بتوزيعها على حملة الأسهم بعد موافقة الجمعية العامة في شكل نقدي أو عيني، هذه الأرباح ناتجة عن نشاط الدورة الحالية أو السابقة لتلبية احتياجات الملاك، أو إرسال إشارة للسوق عن وضعية معينة و تكون هذه التوزيعات من الموارد الداخلية أو الخارجية للمؤسسة" (بن الضب، 2009، ص 122).

وقد عرفها (بن نعمون، 1990) بأنها "قرار تحديد الجزء من

الأرباح الذي يوزع على المساهمين والجزء الذي يستبقى دون أن يتم توزيعه" كما عرفها (زرقون، 2010، ص 85) على أنها "مضمون لاتخاذ القرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في المؤسسة، وتشمل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم" إلى جانب ما سبق يقدم الباحث تعريفا لسياسة توزيع الأرباح بأنها قرار بتقسيم أرباح الشركة الصافية بين أرباح موزعة على المساهمين وأرباح محتجزة.

أنماط أو أشكال سياسة توزيع الأرباح:

هناك عدة أنماط أو أشكال من سياسات توزيعات الأرباح هي:

1. سياسة نسبة توزيع الأرباح المستقرة أو الثابتة:

تلجأ كثير من الشركات إلى اتباع سياسة نسبة توزيع الأرباح المستقرة أو الثابتة لكل سهم، ولذلك فإن أيّ تغيير في مقدار الأرباح سواءً بالارتفاع أو الانخفاض لن يؤثر على مقدار الربح الموزع لكل سهم. وتعتمد الإدارة المالية على هذه السياسة عندما تتمكن من التنبؤ بإمكانية تحقيق الأرباح في المستقبل (الربيعي، 2008، ص 23).

2. سياسة توزيع الأرباح المتبقية أو الفائضة:

إن سياسة توزيع الأرباح المتبقية أو الفائضة تقوم على توزيع ما تبقى من الأرباح بعد احتجاز ما يلزم لتمويل الشركة للموازنة الرأسمالية، وتقوم هذه السياسة على حقيقة أن المستثمرين يفضلون الأرباح المحتجزة على شرط أن يتم إعادة استثمارها بمعدل عائد يفوق المعدل الذي يستطيع المستثمر نفسه من الحصول عليه من خلال استثمارات أخرى بديلة ذات مخاطر بنسب مماثلة (النعيمي وآخرون، 2014، ص 460 – 462).

3. سياسة توزيع الأرباح المنتظمة:

تقوم سياسة توزيع الأرباح المنتظمة على أساس قيام الشركة بدفع توزيعات أرباح نقدية بنسبة ثابتة وبمبالغ منخفضة، لذا فإن الشركة حسب هذه السياسة تقوم بزيادة نسبة هذه التوزيعات عندما تحقق أرباحاأعلى من معدلات أرباحها العادية خلال فترة زمنية محددة. (Shawawreh, 2014,p. 135)

4. سياسة توزيع أرباح منتظمة منخفضة ومتزايدة:

تقوم الشركة وفق سياسة توزيع أرباح منخفضة ومتزايدة بدفع معدلات ثابتة من توزيعات الأرباح وبنسب منخفضة، إذ تقوم الشركة بزيادة نسبة هذه التوزيعات عندما تحقق الشركة أرباحا أعلى من معدل أرباحها العادية التي حققتها خلال فترة زمنية معينة. (Correia da Silva, 2004, p. 66)، L.، Goergen، M.، & Renneboog، L.)

5. توزيعات الأرباح في صورة أسهم:

تتمثل توزيعات الأرباح على شكل أسهم بإعطاء المستثمر عدد معين من الأسهم بدلاً من إعطائه توزيعات أرباح بصورة نقدية، إذ تتحدد حصة كل مستثمر من هذه التوزيعات وفقاً لما يمتلكه من أسهم الشركة، ومن الآثار الجوهرية لهذه السياسة هو انخفاض القيمة السوقية للسهم ، لذا فإن الشركات تتبع هذه السياسة عندما يرتفع السعر السوقي للسهم بمعدل عال (هندي، 2010، ص 689)

6. اشتقاق الأسهم تجزئة أو تقسيم الأسهم:

إن عملية تجزئة أو اشتقاق الأسهم قد تتم من خلال سهمين جديدين مقابل سهم واحد قديم، أو ثلاثة أسهم جديدة مقابل سهم واحد قديم، أو سهم ونصف جديد مقابل سهم قديم أو أي معدل آخر يحدد من قبل الشركة. (Ross, et.al., 2003, p. 262)

7. إعادة شراء الأسهم:

تقوم الشركة وفق سياسة إعادة شراء الأسهم بإعادة شراء أسهمها من الأسواق المالية، وإن السبب من وراء ذلك هو توزيع النقد على المساهمين، فطالما أن معدل الأرباح التي حققتها الشركة ذات معدل ثابت نسبياً فإن انخفاض عدد الأسهم التي يتم شراؤها سوف يؤدي إلى زيادة ربحية السهم الواحد ،وبالتالي سوف يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للسهم في الأسواق المالية. (العلي، 2010، ص 381)

العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح:

هناك عدة عوامل على الشركة أن تأخذها بعين الاعتبار عند إقرار سياسة توزيع الأرباح وتتلخص أهمها في: (الميداني، 1989، 644)، (العلي، 2012)، (برجام،1993، ص 379) (محمد،2013، ص 237)

1. التشريعات القانونية : تلزم قوانين بعض الدول الشركات بتوزيع أو احتجاز الأرباح.

2. توفر السيولة: من الطبيعي إذا واجهت الشركات ضائقة مالية فإن ذلك يحد من قدرتها على دفع الأرباح أو توزيع أرباح نقدية للمساهمين، ولا تعكس ظاهرة عدم توفر السيولة تراجع الشركة في أدائها إنما قد يكون ذلك هو أحد سياساتها التي بموجبها تحتجز كامل الأرباح خلال السنوات الأولى من عمرها لغرض استثمارها في التوسع وزيادة عمر الشركة المتسارع إلى حد بلوغ مستوى الشركة مرحلة النضج.

3. تقييدات اتفاقيات القروض: قد تلزم اتفاقيات القرض مع المؤسسات المالية الشركة المساهمة بعدم توزيع كامل الأرباح (تحديد نسبة معينة) على المساهمين خلال فترة معينة أو تحديد نسبة أو مبلغ معين للتوزيع، ويحتجز الباقي لضمان توفر السيولة لتسديد الأقساط المستحقة على القرض فضلاً عن شروط أخرى قد تضعها المؤسسات المقرضة لضمان حق التسديد .

4. معدلات نمو الشركة: الشركة التي تنمو بمعدلات عالية بحاجة إلى تمويل إضافي لمواجهة احتياجات التوسع، مما يجعل قرارات مجلس الإدارة نتيجة احتجاز الأرباح الصافية بالكامل ولا تقر بتوزيع أرباح على المساهمين، أو يكون التوزيع بنسبة متدنية جداً إذ إن التمويل بالملكية يكون أقل كلفة .

5. استقرار أرباح الشركة: حينما تكون أرباح الشركة متقلبة ومتغيرة بشكل كبير من سنة إلى أخرى، فإن مجلس الإدارة يتجه نحو احتجاز نسبة عالية من الأرباح في الشركة تحسباً للمستقبل لتكون مصدرا لتوزيع الأرباح في السنوات التي تنخفض فيها الأرباح، في حين استقرار الأرباح سنوياً يعطي مؤشرا لتوزيع أرباح على المساهمين بشكل دوري .

6. **تفضيلات المساهمين**: لدى الكثير من الشركات التي تكون ملكيتها في حدود مجموعة صغيرة من الأفراد هناك توجه نحو احتجاز نسبة كبيرة من الأرباح.

7. **التعامل مع سوق الأوراق المالية**: إن الشركات الكبيرة التي تحقق استقراراً في أرباحها يكون من السهل عليها التعامل مع أسواق رأس المال ومع الأشكال الأخرى لمصادر التمويل والحصول على الأموال بمبالغ أكبر وبشكل أسرع، لذلك فإنها توزع نسبة كبيرة من الأرباح، أما الشركات الجديدة والصغيرة والمغامرة تكون مخاطرها أكثر على المستثمرين المحتملين، وتكون قدرة هذه الشركات للحصول على الأموال محددة بسبب الحاجة إلى مصادر تمويل داخلية ؛الأمر الذي يؤثر على حجم المبالغ المخصصة للتوزيع على حملة الأسهم وبذلك تكون التوزيعات قليلة .

8. **معدل الربح**: إن معدل العائد على الموجودات يحدد درجة الجاذبية النسبية لدفع الأرباح على شكل توزيع أرباح على المساهمين (الذين يستثمرون في أماكن أخرى) أو استخدام هذه الأرباح في الشركة.

قياس توزيعات الأرباح:

يتم قياس توزيعات الأرباح من خلال احتساب نصيب السهم العادي من توزيعات الأرباح أي (الأرباح غير الموزعة ÷ عدد الأسهم العادية) (حسين، 2016، ص121)، (Ramalingegowda et.al., 2013,p. 101).

ومن وجهة نظر (Adjaoud & Ben-Amar, 2010 ,p. 652) فإنه يتم احتساب توزيعات الأرباح من خلال نسبة توزيعات الأرباح النقية إلى صافي الدخل.

بيان أثر التحفظ المحاسبي على سياسة توزيع الأرباح:

إنّ ممارسة التحفظ المحاسبي بالشكل السليم لمواجهة حالة عدم التأكد التي تتطلب أخذ الحيطة عند إعداد القوائم المالية بحيث لا ينتج عنها تضخيم للداخل أو تقليل للمصروفات والالتزامات.

من شأنه أن يساهم في استقرار سياسة توزيع الأرباح ومن ثم تعزيز جودة الإبلاغ المالي وإظهار المركز المالي بالشكل الحقيقي والذي ينعكس بشكل أو بآخر على مستخدمي تلك القوائم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة.

ونظراً لأهمية جودة الأرباح في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى المتعلقة بتقييم أداء المديرين والوضع المالي للشركة من قبل المساهمين واستخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح، فإن الإدارة تسعى إلى التأثير في جودة الأرباح من خلال ممارسة إدارة الأرباح (حمدان، 2011، ص 266)، وبناءً على ذلك ستقوم الشركة بزيادة نسبة هذه التوزيعات وتغيير في مقدار الأرباح بالارتفاع أو إعادة استثمار لملمال في الشركة واعتبارها أرباحا محتجزة، إذ أشار (Kaze-mi et.al, 2011 ,p. 1386) إلى أن التحفظ يُعد أحد جوانب جودة الأرباح، وأن الأرباح ذات الجودة العالية يمكن الحصول عليها من خلال تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي.

الدراسات السابقة:

يتناول الباحث الحديث عن أهم الدراسات السابقة من حيث متغيرات الدراسة، **وسيقوم الباحث بتقسيم الدراسات السابقة إلى محورين على النحو الآتي**:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي

هدفت دراسة (**الأغا،2019**) إلى التعرف على العلاقة بين التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، وتم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Basu, 1997) ، ونموذج نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)، أما إدارة الأرباح فقد تم قياسها باستخدام نموذج جونز المعدل، وتم إجراء الدراسة على عينة من (34) شركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 ولغاية 2017، وخلُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

أما دراسة (**بربخ ، 2019**) فهدفت إلى قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان أثره على جودة الأرباح، وفق مؤشرات (الاستمرارية، القدرة على التنبؤ، تمهيد الدخل)، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التحليل الكمي لمتغيرات الدراسة، والمستخرجة من القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وفق معايير متعلقة بالإدراج في البورصة والتداول على أسهمها دون انقطاع طوال فترة الدراسة الممتدة خلال (2012 – 2017)، وقد أظهرت نتائج الدراسة تباين درجة الالتزام بالسياسات المحاسبية المتحفظة بين مختلف القطاعات الاقتصادية في بورصة فلسطين، فبتطبيق نموذج (Basu,1997) على كل قطاع على حدى أظهر عدم تميز بورصة فلسطين بالتحفظ المحاسبي، و أن قطاع البنوك أظهر تحفظًا محاسبياً واضحاً، مما يدلل على اهتمام البنوك الفلسطينية بسياسة التحفظ المحاسبي.

وبينت دراسة (**أبو هديب، 2018**) مستوى التحفظ المحاسبي، وأثره على هامش الربحية ومعدل دوران الأصول لعينة مكونة من (79) شركة صناعية مساهمة عامة عالية الربحية للفترة (2012 – 2016)، أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية في ممارسة التحفظ المحاسبي، ووجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية لممارسة التحفظ المحاسبي على هامش الربحية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية، وعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسة التحفظ المحاسبي على معدل دوران الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية، ووجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لممارسة التحفظ المحاسبي على معدل دوران الأصول في الشركات

الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية.

أما دراسة (**أبو حميدة 2017**) فهدفت إلى التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين منذ عام 2010، التي تتوفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة من سنة 2010 ولغاية 2015 م، مع استثناء قطاع البنوك لخضوعها لقوانين محددة من حيث كفاية رأس المال. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدرجة ممارسة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لسياسة التحفظ المحاسبي، مقاساً بـ(القيمة الدفترية إلى السوقية) على القيمة الاقتصادية المضافة، وتَمَّ تأكيد ذلك من خلال وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدرجة ممارسة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لسياسة التحفظ المحاسبي ، مقاساً بـ(نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل الأحداث غير العادية والعمليات غير المستمرة)على القيمة الاقتصادية المضافة.

وقامت دراسة (**Delkhosh & Sadeghi, 2017**) بالتعرف على تأثير التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح على جودة الأرباح، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة في قياس (المتغير المستقل الأول) التحفظ المحاسبي نموذج القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، في حين استخدمت نموذج جونز المعدل لقياس (المتغير المستقل الثاني) إدارة الأرباح، ولقد تم قياس (المتغير التابع) جودة الأرباح عن طريق نموذج (Dechow & Dichev, 2002)، ولقد تكونت عينة الدراسة من (123) شركة مدرجة في سوق طهران للأوراق المالية للفترة من (2009 – 2014)، ولقد كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة عكسية (سلبية) ودالة إحصائياً بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، وكذلك وجود علاقة عكسية (سلبية) ودالة إحصائياً بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح.

وبحثت دراسة (**Casky & Laux,2015**) المنافع التي تتحقق من تطبيق التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على أسواق رأس المال وأسواق الديون الدولية في (79) دولة، وقد استخدمت الدراسة معدل الفائدة لقياس تكلفة الديون، ومعدل الخصم المستخرجة من النماذج المحاسبية تكلفة رأس المال، أما التحفظ المحاسبي فقد تم التعبير عنه بمستوى الاعتراف بالخسائر المقدر في نموذج (Basu, 1997)، وقد قامت الدراسة بإجراء تحميل التحقق من صلابة النتائج، والتي شملت مقاييس أخرى لتكلفة رأس المال ، والتحفظ المحاسبي، وبالتطبيق على عينة مختلفة تمّ الحصول على النتائج نفسها.

هدفت دراسة (**النجار، 2014**) إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وكذلك بيان أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم، ولقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من (31) شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والتي انطبقت عليها شروط الدراسة وذلك خلال الفترة الممتدة من عام (2005 – 2012)، ولقد تم استخدام نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ونموذج (Basu, 1997) في قياس مستوى التحفظ المحاسبي للشركات عينة الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وأن القطاع الاستثماري هو القطاع الأقل تحفظاً من بين القطاعات في تطبيق التحفظ المحاسبي، كما توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يؤثر إيجاباً على القيمة السوقية للسهم مما يعني قدرة الشركات التي تتسم بزيادة مستوى التحفظ على التنبؤ بالمستقبل وتقليل المخاطر واتخاذ قرارات استثمارية تنسجم مع الظروف الاستثمارية المحيطة.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت المتغير التابع: سياسة توزيع الأرباح

بينت دراسة (**قنون ودادن، 2019**) تأثير سياسة توزيع الأرباح على القيمة البورصية للمؤسسة الاقتصادية المدرجة في سوق قطر للأوراق المالية، إضافة إلى تبيان أي أشكال سياسة توزيع الأرباح الأكثر تأثيراً على القيمة البورصية للمؤسسة، ولذلك تم الاعتماد على عينة مكونة من 26 مؤسسة مدرجة في بورصة قطر موزعة على عدة قطاعات باستثناء القطاع المالي خلال الفترة 2013 – 2016، بالاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد والبسيط للكشف عن هذا التأثير، خلُصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة توزيع الأرباح و قيمة المؤسسة، كما توصلت كذلك أن التوزيعات النقدية تعتبر من أكثر أشكال توزيعات الأرباح تأثيراً على قيمة المؤسسة البورصية، وهذا ما يدعم نظرية ملاءمة توزيعات الأرباح.

وقامت دراسة (مشكور، و صادق 2018) بالتعرف على سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية للسهم وقياس العلاقة ما بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية للسهم عملياً، وذلك من خلال التطبيق في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتمثلت عينة البحث في (4) من الشركات المدرجة في قطاع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية وللفترة من 2011 – 2015، توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها من الناحية النظرية هو أن مفهوم سياسة توزيع الأرباح يعد من المفاهيم الهامة بالنسبة للشركات، وذلك لما يتضمنه من عمليات وإجراءات مهمة تنعكس على اتخاذ القرار فيما يتعلق بتوزيع الأرباح أو احتجازها، ومن الناحية العملية أثبت أن هنالك علاقة ارتباط بين توزيعات الأرباح للسهم الواحد والقيمة السوقية للسهم الواحد.

في حين أن دراسة (**كوثر ، 2016**) هدفت إلى كشف العلاقة بين الضريبة وسياسة توزيع الأرباح من خلال الضريبة على أرباح الشركات وتأثيرها على ربحية السهم، فقد أجريت هذه الدراسة على مجموعة من المؤسسات التكنولوجية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013، وباستعمال الأسلوب الإحصائي ونموذج الانحدار الخطي والمتعدد، تم التوصل إلى أن للضريبة على أرباح الشركات أثراً إيجابياً على ربحية الأسهم، ومنه على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات التكنولوجية محل الدراسة، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على ربحية السهم، وهي: الاهتلاكات والديون الطويلة الأجل وصافي الضريبة المؤجلة على الأصول/ الخصوم.

أما دراسة (**مرعي وزكريا، 2013**) فقامت بتبيان مدى العلاقة بين سياسة الإدارة في توزيعات الأرباح كمتغيرات مستقلة والقيمة السوقية للسهم كمتغير تابع، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء مسح للدراسات المحاسبية والمالية المتعلقة بهذا الموضوع، ومن ثم قام بإجراء دراسة ميدانية من خلال إعداد استبانة وزعت على عدد من المستثمرين والعاملين في شركات الوساطة المالية في سوق دمشق للأوراق المالية وعدد من الأكاديميين في كلية الاقتصاد، تم تحليل الاستبانة من خلال استخدام برنامج SPSS، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين توزيعات الأرباح وبالأخص التوزيعات النقدية المنتظمة والقيمة السوقية للسهم، وكذلك وجود علاقة بين تغير سياسة التوزيعات والقرار الاستثماري.

وبينت دراسة (**Hashemijoo, M., Mahdavi- Ardekani, A., & Younesi, N, 2012**) العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح فقد تم اعتماد مقياسي عائد توزيعات الأرباح ونسبة الأرباح المدفوعة، وتقلبات سعر السهم وذلك لشركات المنتجات الاستهلاكية المدرجة في سوق ماليزيا للأسهم للفترة من 2005 – 2010، تم فحص العلاقة باستخدام Multiple Regression، كما أدخلت متغيرات أخرى على العلاقة وهي الحجم، وتقلبات الأرباح والرافعة والديون والنمو، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين تقلبات سعر السهم والمقياسين المعتمدين لسياسة توزيع الأرباح، وكذلك بين الحجم وتقلبات سعر السهم.

وهدفت دراسة (**Salah, 2010**) إلى دراسة العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية للشركات في المملكة المتحدة من خلال اختبار نظرية عدم ملاءمة التوزيعات لـ M & M، ومدى صلاحيتها في أسواق المملكة المتحدة، كذلك معرفة العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح، والسياسة الاستثمارية الخاصة بالشركات المسعرة، وإلى مدى اعتماد هذه الشركات على سياسة توزيعات الأرباح المتبقية، وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: عدم صلاحية نظرية عدم ملاءمة التوزيعات النقدية M & M من خلال وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة البورصية للشركات في المملكة المتحدة، وأن هناك علاقة بين ربحية السهم، سياسة الاستثمار والقيمة السوقية مما يدل على أن الإعلان عن سياسة التوزيعات تؤثر على القيمة السوقية للشركات.

تناولت دراسة (**البراجنة**، 2009) العلاقة بين توزيع الأرباح وكلٍ من القيمة السوقية والدفترية للأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتوصلت إلى: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، بين كلٍ من معدل توزيع الأرباح والقيمة السوقية للأسهم وكذلك بين معدل توزيع الأرباح والقيمة الدفترية للأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، كما توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كلٍ من كمية الأسهم المتداولة والقيمة السوقية للسهم.

أما دراسة (**حسين**، 2008) فهدفت لدراسة وتوضيح كيفية اتخاذ القرارت المتعلقة بتوزيع الأرباح أو استبقائها وكذلك لدراسة العوامل المؤثرة في سياسة الأرباح في الشركات المساهمة. تتكون عينة البحث من (15) شركة مساهمة من الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية وتم اختيارها بشكل عشوائي، وتمثل مختلف القطاعات الاقتصادية (صناعية، زراعية، خدمية ومصرفية) وقام الباحث بتوزيع 60 استبانة على المسؤولين الإداريين والماليين في هذه الشركات بهدف التوصل إلى إجاباتهم حول العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة العراقية، وقد تم جمع 53 استمارة واستبعاد 7 استمارات بسبب عدم دقة في الإجابة عليها، وتم التوصل إلى النتائج الآتية: تمثل الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة أهمية كبيرة من وجهة نظر المساهمين، وكذلك من وجهة نظر إدارة الشركة، وبالتالي فإنها تمثل هدفاً أساسياً ومشتركاً يتطلب من إدارة الشركة بذل جهودها في سبيل تحقيق ذلك الهدف. التذبذب الكبير وعدم الاستقرار في نسب الأرباح الموزعة على المساهمين، مما يجعل المساهم غير متأكد وإلى حدٍ ما من مقدار العائد السنوي الذي سيحصل عليه من جراء الاستثمارٍ بالأسهم في شركة معينة.هناك علاقة عكسية بين زيادة مديونية الشركات ونسبة توزيع الأرباح.

وقامت دراسة (**Chen, 2007**) بمعرفة أثر الإعلان عن تغير توزيعات الأرباح النقدية للشركات المدرجة في أسواق الصين للأوراق المالية، وهذا من خلال الاعتماد على عينة من الشركات التي أعلنت عن تغيير توزيعات الأرباح النقدية في الفترة الممتدة ما بين 2000 – 2004، والتي قدرت بـ 422 إعلاناعن تخفيض في توزيعات النقدية و 460 إعلاناعن زيادة في توزيع الأرباح وهذا من أجل دراسة الحديث، فتوصل الباحثون إلى أن الإعلان عن التغير في توزيعات الأرباح له أثر إيجابي على سلوك الأسهم وهذا ما تؤكده نظرية الإشارة حول توزيعات الأرباح، كذلك أن الربح الموزع على علاقة إيجابية مع الأرباح التراكمية القصيرة الأجل وتختفي هذه العلاقة مع تحقيق أرباح تراكمية طويلة الأجل.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

في ضوء الاطلاع على الدراسات السابقة يتضح أهمية الدراسة؛ وتعدد الدراسات دليل على أهميتها واستحقاق دراستها، و اشتركت هذه الدراسة مع جميع الدراسات السابقة في استخدامها تحليل القوائم المالية للشركات في أسواق الأوراق المالية، وتناولت الدراسات السابقة مجموعة من الأغراض والأهداف، التي تشابهت من حيث المضمون مع هذه الدراسة، ولقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مجتمع وعينة الدراسة، إذ تم تطبيق الدراسة الحالية على شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، كما أنها اختلفت أيضاً من حيث المنهجية المتبعة في التحليل وفي أدوات التحليل المستخدمة، وفي الفترة الزمنية المطبقة، فقد تناولت الدراسة الحالية فترة زمنية حديثة تمتد من عام 2014 إلى عام 2018، وتتضح أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات ذات العلاقة في سوق ناشئ كالسوق الفلسطيني، إذ إنه لا توجد أي دراسة محلية قامت بالجمع بين متغيرات الدراسة الحالية من أجل قياس درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية وبيان أثره على سياسة توزيع الأرباح.

منهجية البحث:

بناءً على طبيعة البحث والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقاً

ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح، بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم الباحث المصادر الثانوية لجلب المعلومات:

فقد اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة، لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الثانوية من خلال القوائم المالية التي تنشرها الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كل سنة، وتجميعها وأخذ البيانات اللازمة منها، وكذلك التقارير المالية السنوية والمرحلية.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، وبالتالي بلغ عدد الشركات في مجتمع البحث (11) شركة مسجلة ومدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية للفترة من (2014 – 2018).

أمّا عينة البحث فهي عينة شاملة لجميع الشركات والتي تحقق الشرط الآتي:

- ألا تكون شركات أُدمجت مع شركات أخرى، أو أُدرجت حديثاً في بورصة فلسطين للأوراق المالية، أو انتفى إدراجها حسب الحقبة الزمنية التي تم اختيارها.
- أن تتوفر لديها البيانات المالية اللازمة للدراسة.

وبذلك تكون عينة البحث التي حققت الشرطين السابقين واكتملت بياناتها المالية اللازمة لتقدير متغيرات البحث مكونة من (11) شركة خدماتية مدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، إذ لم يتم استثناء أي شركة من الشركات، والجدول رقم (1) يوضح مجتمع البحث وعينتها وذلك على النحو الآتي:

جدول (1)

يوضح مجتمع وعينة البحث

م	اسم الشركة
	أبراج الوطنية
	المؤسسة العربية للفنادق
	المؤسسة العقارية العربية
	جلوبال كوم للاتصالات
	مركز نابلس الجراحي التخصصي
	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات
	الاتصالات الفلسطينية
	الفلسطينية للكهرباء
	مصايف رام الله
	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية
	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات

قياس متغيرات البحث:

وظف البحث مجموعة من المقاييس لمتغيراتها، واستند على مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بما يتناسب والبيانات المفصح عنها في قاعدة بيانات بورصة فلسطين، وفيما يلي توضيح طرق قياس المتغيرات:

- **أولاً: قياس المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي):**

وقد تم الاعتماد على قياسه على نموذجين:

1. نموذج(1) (Basu, 1997)

يستخدم نموذج Basu الانحدار العكسي للأرباح مقسومة على سعر إغلاق السهم في نهاية العام السابق، وفقاً لنموذج الانحدار الآتي:

(1) Xit / Pi,t-1 = α0 + α1 DRi,t + β0 Ri,t + β1 (Ri,t × DRi,t)

إذ إنّ:

الرمز	المسمى
Xit	ربح السهم العادي (Earning Per Share) للشركة i، في الفترة t.
Pi,t-1	سعر السهم في بداية الفترة أو سعر الإغلاق للسنة الماضية للشركة i.
Ri,t	العائد (صافي الأرباح) للشركة i للفترة t.
DRi,t	متغير وهمي (Dummy Variable)، ويساوي (1) إذا كان Ri,t أقل من الصفر (صافي خسائر)، و(0) إذا كان Ri,t أكبر من الصفر (صافي أرباح).

مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (MTB)

المؤشر	طريقة القياس
BTM	ويساوي القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية. القيمة الدفترية = مجموع حقوق الملكية/ المتوسط المرجح لعدد الأسهم. القيمة السوقية للسهم= سعر الإغلاق للسهم في السوق نهاية العام.

فإذا كان الفرق كبيرا بين الاثنين بمعنى أن القيمة الدفترية منخفضة والقيمة السوقية عالية فإن ذلك يشير إلى درجة عالية من التحفظ المحاسبي، وكلما كان الفرق كبيرا بين الاثنين المتمثل بانخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية فإنه يدل ذلك على أن الشركة أكثر تحفظاً (بمعنى أن التحفظ يحدث عندما تكون النسبة أقل من واحد).

- **ثانياً: قياس المتغير التابع (سياسة توزيع الأرباح):**

وهنا سيتم التعبير عن هذا المتغير تارة متصلاً، وتارة منفصلاً كما يأتي:

1. المتغير المتصل: سيتم قياسه من خلال قسمة قيمة التوزيعات النقدية المدفوعة/ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية.

(1) Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings1. Journal of accounting and economics, 24(1), 3-37.

2. المتغير المنفصل: إعطاء الرقم (1) إذا وزعت الشركة أرباحا، و(0) إذا لم توزع.

الاختبارات الإحصائية المستخدمة في البحث:

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم جمعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS Statistical Package for Social Science) **وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:**

1. **المتوسط الحسابي (Mean)**: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لمعرفة متوسط كل متغير من متغيرات البحث.

2. **الانحراف المعياري (Standard Deviation)**: مقياس لتشتت البيانات حول متوسطها الحسابي، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت البيانات وانخفض تشتتها (إذا كان الانحراف المعيار واحدا صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز البيانات وتشتتها).

3. **اختبار التوزيع الطبيعي، Kolmogorov-Smirnov, Shapiro-Wilk**، لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

4. **معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Co-efficient)** لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين.

5. **خختبار الارتباط الذاتي أو الاستقلال الذاتي للبواقي (Au-D-W) (tocorrelation Test)**.

6. **اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (تجانس البواقي) (Homoskedasticity Test)**.

7. تحليل الانحدار البسيط.

8. تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي.

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

ينتمي نموذج البحث إلى النموذج الخطي العام (General Linear Model GLM) الذي يتطلب قبل تطبيقه توفر العديد من الشروط، إضافةً إلى بعض الشروط النظرية التي وضعها الباحث، ولذا ينبغي فحص بيانات البحث للتحقق من توفيرها للشروط:

- **أولاً: فحص الشروط النظرية**

عند تكوين أي نموذج إحصائي محاسبي بين المتغيرات، فإنه من العادة وجود محددات وشروط تحكم إعداد هذا النموذج، وعند النظر إلى النظريات الاقتصادية والمحاسبية التي تحكم عنوان البحث، وتفسير العلاقات بين المتغيرات، تبين وجود محدد أساسي ومنطقي يحكم العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتوزيعات الأرباح وهي السلبية، ولا يوجد أي شروط أخرى تحكم هذا النموذج.

1. **معامل الانحدار بنموذج التنبؤ ذي قيمة سالبة:**

بالرجوع إلى قيمة معامل الانحدار بالنموذج المقدر، فإن قيمة معامل الانحدار بلغت (577325.981 –)، وبالتالي فقد تحقق الشرط، إذ إنه من الطبيعي أن تكون العلاقة عكسية، بسبب أن الشركات التي تمارس تحفظاً أعلى سيكون نسبة توزيعها لأرباح نقدية باستمرار أقل.

- **ثانياً: فحص الشروط الرياضية (شروط المربعات الصغرى العادية)**

1. اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test):

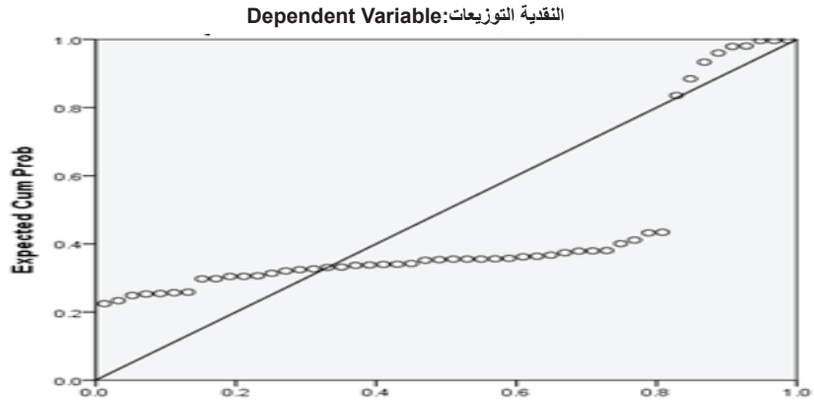
ويستخدم للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها للطبيعي، وقد تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov, Shap-iro-Wilk)، وتكون قاعدة القرار قبول الفرضية العدمية بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، إذا كانت مستوى الاحتمالية أكبر من 0.05.

شكل (1)

اختبار التوزيع الطبيعي

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual

Dependent Variable:النقدية التوزيعات



ويبين الشكل السابق (1) أن البواقي تتوزع بشكل منتظم وليس عشوائي وبشكل مختلف عن الخط، مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً غير معتدل (أي أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي)، ويؤكد ذلك اختبار كولوموجروف –سمرنوف، واختبار شابيرو– ويليك، فقد بلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص

على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (2)

اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov, Shapiro-Wilk)

م	المتغير	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
	Standardized Residual	0.387	50	0.000	0.623	50	0.000

وللتغلب على هذه المشكلة فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log.) لهذه المتغيرات.

2. خختبار الارتباط الذاتي أو الاستقلال الذاتي للبواقي (Au-tocorrelation Test):

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة، مما سيؤثر على صحة النموذج، إذ سيكون أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار (Durbin Watson D-W).

جدول رقم (3)

اختبار الارتباط الذاتي (D-W)

Durbin Watson
0.653

وبالنظر إلى قيمة du من جدول القيم الحرجة لاختبار (Durbin Watson) عند k يساوي واحدا صحيحا (بسبب أن هناك متغيرا مستقلا واحدا فقط)، أمام درجة حرية الخطأ (48) ويتم استخراجها من (جدول تحليل التباين)، وعند مستوى معنوية 0.05، تساوي (1.585).

إذ إنّ شرط الارتباط الذاتي كما يلي (-4> DW >2 du)، وبالتالي نجد أن قيمة D-W للنموذج لا تقع ضمن مدى (D-statistic)، مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب في النموذج، وللتغلب على المشكلة تم أخذ درجة إبطاء أولى (Lag1) عند اختبار نموذج البحث.

3. اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (تجانس البواقي) (Homoskedasticity Test):

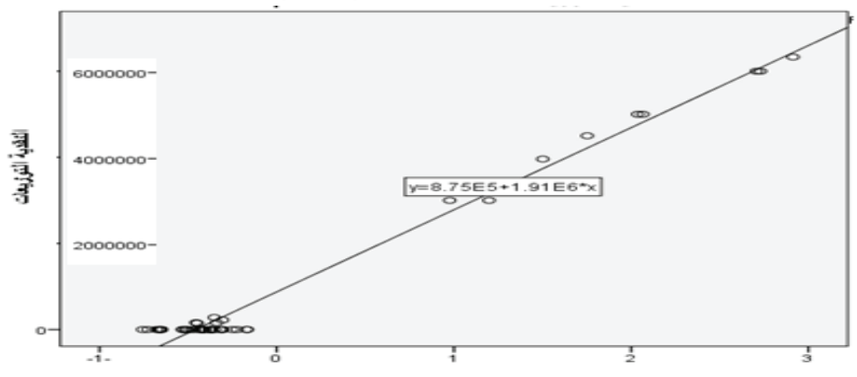
أحد الافتراضات المهمة لنماذج الانحدار الكلاسيكي، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) هو أن تباين الأخطاء العشوائية ثابت (Homoskedasticity) بالإضافة إلى أن متوسطها يجب أن يكون مساوياً للصفر.

ويبين الشكل (2) أنه يمكننا رصد نمط معين وخطي للبواقي، إذ إنّ البواقي لا تأخذ شكلاً عشوائياً، إذ إنّ انتشار وتوزيع البواقي لا يأخذ شكلا عشوائيا على جانبي الخط الذي يمثل الصفر، مما يعني أن هناك مشكلة عدم تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء، مما يعني قبول الفرضية العدمية أن هذا النموذج يعاني عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، وقد تم التغلب على هذه المشكلة باستخدام أسلوب (White)، إذ إنّه إذا كان تباين الخطأ العشوائي غير ثابت، فإن بعض الأساليب الإحصائية تستخدم للتغلب على هذه المشكلة، مثل اختبار (White)، الذي يتم إجراؤه بشكل روتيني باستخدام حزمة البرمجيات بعد اكتشافه من البرمجيات نفسها.

شكل رقم (2)

اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي

Scatterplot Dependent Variable:النقدية التوزيعات



اختبار الفرضيات

- **الفرضية الرئيسة الأولى**: لا تستخدم الشركات الخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين سياسة التحفظ المحاسبي بدرجة

مقبولة.

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال قياس مستوى التحفظ المحاسبي للشركات بالاعتماد على نموذجين لتأكيد النتائج، ويظهر الجدول (4) نتائج اختبار الفرضية الأولى والمتعلقة بقياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Basu)، والجدول (5) يبين مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (BTM).

أولاً: قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Basu)

يتم فحص وجود تحفظ في التقارير المالية للشركات الخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين إذا كانت الأرباح أكثر تضمناً للخسائر(العائد السالب)، وهذا يعني أن المتغير (Ri,t × DRi,t) يجب أن يكون دالاً إحصائياً في نموذج (Basu)، أما متغير العائد (Ri,t) فيستخدم للدلالة على أثر الإفصاح المحاسبي في سعر السهم.

جدول رقم (4)

قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج Basu

المتغير	Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	مستوى الدلالة عند (0.05)
الثابت	0570.	1.017	3140.	غير دال
Ri,t	0000.	2880.	7740.	غير دال
DRi,t	-0.306	-3.945	0000.	دال
Ri,t × DRi,t	0000.	-0.888	3790.	غير دال
قيمة اختبار F	6.193			
Adjusted R^2	0.224			

ومن الجدول السابق رقم (4)، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية للمتغير (Ri,t × DRi,t) تساوي 0.379، وهي أكبر من 0.05، مما يعني عدم وجود دلالة إحصائية للأثر، وبالتالي فإنه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية والتي تنص على أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات الخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين لا تتصف بالتحفظ المحاسبي حسب نموذج (Basu). واختلفت ذلك مع ما جاء من نتائج دراسة (النجار،2014) وهو انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

ثانياً: قياس مستوى استخدام سياسة التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (BTM) القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية

ولاختبار هذه الفرضية تم استخراج المتوسط الحسابي لنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للسهم، لمعرفة ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي من عدمه، إذ إنّه في حالة النتيجة كانت أقل من(1) فإن الشركة تستخدم سياسة التحفظ المحاسبي في حين لو كانت أكبر فإنها لا تستخدم سياسة التحفظ المحاسبي، والنتائج مبينة كما هي في جدول (5):

جدول رقم (5)

مستوى استخدام التحفظ المحاسبي في جميع الشركات الخدماتية المدرجة في البورصة مجتمعة

BTM	تمارس أو لا تمارس
1.637	لا تمارس

ومن خلال النتائج المبينة في الجدول السابق(5)، يتضح أن الشركات الخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين تنشر تقاريرها ولا تستخدم سياسة التحفظ المحاسبي، إلا أنه وبعد مراجعة البيانات وجدنا أن شركة جلوبال كوم للاتصالات مستوى استخدامها للتحفظ المحاسبي سيء جداً وبقيمة منخفضة كثيراً عن باقي الشركات وفق البيانات التي تم نشرها، وبالتالي تم استبعاد هذه الشركة من مستوى القياس للحصول على نتائج أدق وأعم، وبعد استبعاد هذه الشركة وحذف البيانات الخاصة بها، وجدنا أن الشركات تمارس التحفظ المحاسبي إلا أن مستوى ممارستها منخفضة، اتفق ذلك مع نتائج دراسة (النجار،2014) وهو انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، كما يبين الجدول رقم (6) النتائج:

جدول رقم (6)

مستوى استخدام التحفظ المحاسبي في الشركات الخدماتية المدرجة في البورصة بعد استبعاد شركة جلوبال كوم للاتصالات

BTM	تمارس أو لا تمارس
0.984	تمارس

ولمعرفة مستوى التباين في ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي وترتيب ممارستها، ومن منها يستخدم سياسة التحفظ المحاسبي ومن منها لا يستخدم، تبين النتائج في الجدول التالي رقم (7):

جدول رقم (7)

مستوى استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في الشركات الخدماتية المدرجة في البورصة من عام 2014-2018

الشركة	BTM	تمارس أول لا تمارس	مستوى التحفظ	الترتيب
أبراج الوطنية	1.50	لا تمارس	–	-
المؤسسة العربية للفنادق	0.872	تمارس	منخفض	4
المؤسسة العقارية العربية	1.54	لا تمارس	–	-
جلوبال كوم للاتصالات	8.16	لا تمارس	–	-
مركز نابلس الجراحي التخصصي	1.13	لا تمارس	–	-
بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	0.925	تمارس	منخفض	5
شركة الاتصالات الفلسطينية	0.571	تمارس	متوسط	2
الفلسطينية للكهرباء	1.17	لا تمارس	–	-
مصايف رام الله	0.809	تمارس	منخفض	3

الشركة	BTM	تمارس أول لا تمارس	مستوى التحفظ	الترتيب
الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	0.996	تمارس	منخفض	6
أوريدو للاتصالات	0.316	تمارس	مرتفع	1

ومن خلال الجدول السابق (7) تبين أن (6) شركات من أصل (11) شركة خدماتية، تمارس التحفظ المحاسبي، وقد تبين أن أكثرها تحفظاً هي شركة أوريدو للاتصالات، حيث أنها الشركة الوحيدة التي تمارس تحفظاً مرتفعاً، ويفسر الباحث ذلك إلى ارتباط هذه الشركة بأفرع وشركات عالمية خارجية، يليها شركة الاتصالات الفلسطينية والتي تمارس مستوى متوسطا في التحفظ في التقارير، ومن ثم يليها شركة مصايف رام الله، والمؤسسة العربية للفنادق، وبال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات، والفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية فقد حازوا على مستوى منخفض في التحفظ المحاسبي.

كما أن هناك خمس شركات من بين (11) شركة لا تمارس التحفظ المحاسبي، وأكثرها عدم ممارسة كما تم بيانه سابقاً هي شركة جلوبال كوم للاتصالات، يليها المؤسسة العقارية العربية، يليها شركة أبراج الوطنية، ومن ثم الفلسطينية للكهرباء، وأخيراً مركز نابلس الجراحي التخصصي.

- **الفرضية الرئيسة الثانية: لا تمارس الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لسياسة توزيع الأرباح.**

وسيتم التعبير عن جودة الأرباح بطريقتين:

1. متغيراً متصلاً: (قياس قيمة التوزيعات النقدية المدفوعة).
2. متغيرا منفصلاً (وهمي): (حيث سيعطى الرقم (1) إذا وزعت الشركة أرباحاً، والرقم (0) إذا لم توزع الشركة أرباحاً).

جدول رقم (8)

التوزيعات النقدية في الشركات الخدماتية المدرجة في البورصة

عدد المشاهدات (الموزعة)	عدد المشاهدات (غير الموزعة)	متوسط التوزيعات النقدية المدفوعة
14	41	875210.32

ومن خلال النتائج المبينة في الجدول السابق(8)، يتضح أن الشركات الخدماتية وعبر العديد من السنوات والتي تمثل المشاهدات لم يتم توزيع أرباح نقدية، ويفسر الباحث ذلك إلى أن الشركات بطبيعتها لا تقوم بتوزيع أرباح بشكل سنوي وإنما تقر عملية التوزيع والنسبة، ويتم الدفع بعد مرور عدة سنوات والاتفاق من قبل مجلس الإدارة، على غرار الشركات الكبيرة والتي تحقق أرباحاً هائلة فإنها تقوم بالتوزيع كل سنة، كما أن هناك توزيعات غير نقدية وعلى شكل أسهم وهي التي تلجأ معظم الشركات إلى عملها.

ولمعرفة مستوى التباين في ممارسة الشركات لسياسة توزيع الأرباح، كما هو في الجدول الآتي رقم (9):

جدول رقم (9)

التوزيعات النقدية في الشركات المدرجة في البورصة من عام 2014-2018

الشركة	متوسط التوزيعات النقدية المدفوعة
أبراج الوطنية	0
المؤسسة العربية للفنادق	0
المؤسسة العقارية العربية	0
جلوبال كوم للاتصالات	0
مركز نابلس الجراحي التخصصي	76267
بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	0
شركة الاتصالات الفلسطينية	4292000
الفلسطينية للكهرباء	4266105
مصايف رام الله	56000
الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	61730
أوريدو للاتصالات	0

ومن خلال الجدول السابق(9) تبين أن (5) شركات وزعت أرباحاعلى مدار (5) سنوات من 2014 – 2018، في حين أن باقي الشركات لم توزع أي أرباح نقدية مفصح عنها في التقارير المالية في آخر (5) سنوات، وهذا لا يعني عدم ممارستها لأي نوع من أنواع التوزيعات، إذ إنّ هناك عدة أشكال للتوزيعات.

كما بين الجدول أن قيمة التوزيعات التي قامت بها شركة الاتصالات الفلسطينية كمتوسط على مدار (5) سنوات هي الأكبر بقيمة 4292000 دولار، وهذا إن دل فإنما يدل على حجم الأرباح التي تحققها هذه الشركة والتي وصلت إلى أكثر من 17 مليون دولار سنوياً، تليها شركة الكهرباء حيث وزعت كمتوسط على مدار (5) سنوات 4266105 دولار.

وبشكل عام يتبين أن الشركات فقيرة في توزيعها لأرباح نقدية، بل ولا يتعدى سلسلة زمنية مكونة من (3) سنوات متواصلة لتوزيع الأرباح، وإنما قد تقر أرباحاً ولكنها لا توزعها وتعتمد مبدأ التجميع والصرف دفعة واحدة، لا سيما وجود طرق أخرى كتوزيع أسهم مجانية لزيادة الحصة في رأس المال.

- **الفرضية الرئيسة الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحفظ المحاسبي وسياسة توزيع الأرباح.**

لاختبار الفرضية السابقة، فقد تم استخدام اختبار بيرسون المعلمي (إذا كان المتغير التابع متصلاً) واختبار سبيرمان غير المعلمي (إذا كان المتغير التابع منفصلاً)، وقد تبين أن معامل الارتباط 0.136 وهو سالب، بمعنى وجود علاقة سالبة بين التحفظ المحاسبي وتوزيعات الأرباح، غير أن هذه العلاقة غير دالة إحصائية كما يبين الجدول (10) بسبب انعكاس الحالتين، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة في عدم وجود علاقة بين المتغيرين.

ويفسر الباحث ذلك في أن القرارات المتخذة في الشركات

للتحفظ في الإعلان عن القيم الأعلى للأصول والإيرادات لا يقابلها سياسات، من شأنها توزيعات الأرباح بشكل دوري بسبب تداعيات الأزمة المالية الحالية، والتي تتعرض لها فلسطين من حصار وضغط عالمي يؤثر بشكلٍ كبير وأكيد على الشركات.

جدول رقم (10)

معامل الارتباط بين التحفظ المحاسبي (باستخدام نموذج BTM) وسياسة توزيع الأرباح

	بيرسون	سبيرمان
معامل الارتباط	-0.136	0.253-
القيمة الاحتمالية	0.347	0.076

ويبين الجدول (10) أن معامل الارتباط 0.136 وهو سالب، بمعنى وجود علاقة موجبة بين التحفظ المحاسبي وتوزيعات الأرباح، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية في عدم وجود علاقة بين المتغيرين.

جدول رقم (11)

معامل الارتباط بين التحفظ المحاسبي (باستخدام نموذج Basu) وسياسة توزيع الأرباح

	بيرسون	سبيرمان
معامل الارتباط	0.354	0.494
القيمة الاحتمالية	0.012	0.000

يبين الجدول (11) وجود علاقة معنوية إيجابية بين التحفظ المحاسبي وسياسة توزيعات الأرباح، ولعل العلاقة كانت موجبة وليست سالبة باستخدام نموذج (Basu) وليس باستخدام نموذج (BTM) بسبب أن نموذج (Basu) يستخدم الانحدار العكسي للأرباح مما جعل العلاقة موجبة، وبالتالي يؤكد عكسية العلاقة ما بين التحفظ وسياسة توزيع الأرباح.

- **الفرضية الرئيسة الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وسياسة توزيع الأرباح.**

إذ سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال عدة نماذج استخدمها الباحث من خلال التحليل الإحصائي:

النموذج الأول: المتغير التابع متغير متصل والمستقل باستخدام نموذج BTM

وهنا تم التعبير عن متغير التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (BTM)، في حين تم التعبير عن المتغير التابع بقيمة التوزيعات النقدية، حيث تم اختبار النموذج الفرعي الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لكون المتغير التابع هو متغير متصل.

جدول رقم (12)

نتائج الانحدار الخطي البسيط

المتغير	Predicted sign	Model Ordinary Least Squares
التحفظ المحاسبي	–	-577325.981
		(0.347)
	F-statistic	0.902
	p-value	0.347
	R-Square	0.018
	Adjusted R Square	-0.002

يلاحظ من الجدول السابق (12)، أن المعنوية الكلية للنموذج الإحصائي غير دالة إحصائية، إذ إنّ قيمة F المحسوبة تساوي 0.902 وهي أقل من F الجدولية وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة، أي أن العلاقة المدروسة غير معنوية، ولا يوجد تأثير على المتغير التابع بشكل معنوي، وعدم وجود أي من المتغيرات يختلف عن الصفر.

كما تبين أن قيمة معامل الانحدار للتحفظ المحاسبي في النموذج الأول يمثل علاقة سالبة، وهذا ما يعني أن التحفظ المحاسبي يؤثر بشكل عكسي على سياسة توزيع الأرباح، ولكن المساهمة والتأثير الذي ظهر غير دال إحصائياً وأكبر من 0.05.

النموذج الثاني: المتغير التابع متغير متصل والمستقل باستخدام نموذج Basu

وهنا تم التعبير عن متغير التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Basu)، في حين تم التعبير عن المتغير التابع بقيمة التوزيعات النقدية، إذ تم اختبار الأنموذج الفرعي الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لكون المتغير التابع هو متغير متصل.

جدول رقم (13)

نتائج الانحدار الخطي البسيط

المتغير	Predicted sign	Model Ordinary Least Squares
التحفظ المحاسبي	+	4982371.673
		0.012
	F-statistic	6.862
	p-value	0.012
	R-Square	0.125
	Adjusted R Square	0.107

يلاحظ من الجدول السابق (13)، أن المعنوية الكلية للنموذج الإحصائي دالة إحصائية، حيث أن قيمة F المحسوبة تساوي 6.862 وهي أكبر منF الجدولية، كما أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة، أي أن العلاقة المدروسة معنوية، ويوجد تأثير على المتغير التابع بشكل معنوي.

كما تبين أن قيمة معامل الانحدار للتحفظ المحاسبي في

النموذج الثاني يمثل علاقة موجبة، ويفسر الباحث العلاقة الموجبة، هو أن التحفظ باستخدام هذا النموذج يعتمد على الانحدار العكسي للأرباح، وهذا ما جعل العلاقة موجبة، إلا أن النتيجة النهائية يجب عكسها فبالتالي، هذا يعني أن التحفظ المحاسبي يؤثر بشكل عكسي على سياسة توزيع الأرباح، والتأثير أيضاً كان معنوياً.

النموذج الثالث: المتغير التابع متغير منفصل والمستقل باستخدام نموذج Basu

وهنا تم التعبير عن متغير التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Baus) لعدم فعالية التحفظ المحاسبي باستخدام (BTM) في نموذج الانحدار اللوجستي وعدم القدرة على تحليل مصفوفة التغاير، في حين تم التعبير عن المتغير التابع بمتغير وهمي (،10)، وتم استخدام اختبار (Binary Logit) بسبب أن المتغير التابع متغير وهمي.

جدول (13)

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Constant	-0.944-	0.315	8.991	1	0.003	0.389

يبين الجدول السابق (13) قيمة اختبار (wald)، إذ بلغت قيمتها 8.991، والتي يبين أهمية نموذج الانحدار اللوجستي والذي يبين توزيع مربع كاي فيما إذا كان المتغير المستقل معنوياً وإذا ما كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية، ويعتمد هذا النوع بالخصوص على مصفوفة التباين المشترك لمقدرات نموذج الانحدار اللوجستي وإن الإحصائية يتم مقارنتها مع القيمة الجدولية لاختبار كاي سكوير عند مستوى معنوية (k-1)، وقد تبين أن قيمة الاختبار أكبر من القيمة المقارنة، وبالتالي يتبين أن هناك تأثيرا للمتغير المستقل على التابع.

جدول رقم (14)

Cox Test

Nagelkerke R Square	Cox & Snell R Square	Log likelihood -2
0.311	0.216	47.134[a]

يبين الجدول(14) السابق نتائج اختبار كوكس، إذ تبين من خلاله أن التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل تفسر ما نسبته 21.6 % من أنموذج الانحدار اللوجستي والباقي ليعود لمتغيرات أخرى لا يتضمنها نموذج الانحدار اللوجستي.

جدول رقم (15)

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1[a]	XitPit1	13.786	5.049	7.456	1	006.	971206.192
	Constant	-1.322-	422.	9.837	1	002.	2670.

يلاحظ من الجدول السابق (15)، أن قيمة معامل الانحدار للتحفظ المحاسبي في النموذج الثاني يمثل علاقة موجبة 13.789 في حين أن معامل الانحدار الثابت سالبة وهذا لا ينفي ثبات الشرط النظري المستخدم، إلا أن النموذج الأول كانت الإشارة سالبة، ما يمكن القول أنه يمكن أن تكون هناك علاقة إيجابية أو سلبية ممكنة.

وعن أفضلية النماذج التي يراد استخدامها، فقد لاحظنا وجود أفضلية للنموذج الثالث بسبب أن قيمة Adjusted R Square للنموذج اللوجستي تساوي 21.9 %، في حين كانت بالنموذج الأول 0.002–، والنموذج الثاني 10.7 %، وبالتالي يمكن الجزم بأهمية استخدام النموذج الثالث، والنموذج الثاني، وعدم فعالية استخدام النموذج الأول.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

في ضوء التحليلات السابقة للبيانات واختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الآتية:–

1. إن التقارير المالية الصادرة عن الشركات الخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين لا تتصف بالتحفظ المحاسبي حسب نموذج (Basu).

2. إن الشركات تمارس التحفظ المحاسبي، إلا أن مستوى ممارستها منخفضة حسب نموذج (BTM) القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية.

3. إن الشركات الخدماتية وعبر العديد من السنوات لم يتم توزيع أرباح نقدية لمساهميها، وإنما قد تقرر أرباحاً ولكنها لا توزعها، وتعتمد مبدأ التجميع والصرف دفعة واحدة، لا سيما وجود طرق أخرى كتوزيع أسهم مجانية لزيادة الحصة في رأس المال.

4. شركة أوريدو للاتصالات الشركة الوحيدة التي تمارس تحفظاً مرتفعاً، ولعل السبب يعود إلى ارتباط هذه الشركة بأفرع وشركات عالمية خارجية، ثم يليها شركة الاتصالات الفلسطينية والتي تمارس مستوى متوسطا في التحفظ في التقارير، ومن ثم يليها شركة مصايف رام الله، والمؤسسة العربية للفنادق، وبال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات، والفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية فقد حازوا على مستوى منخفض في التحفظ المحاسبي.

5. انعدمت معنوية العلاقة العكسية بين التحفظ المحاسبي باستخدام (BTM) وسياسة توزيعات الأرباح، في حين أظهرت معنوياتها في نموذج (Basu).

6. تم قبول النماذج المرتبطة بالمتغير التابع سواءً كان متصلاً أو منفصلاً مع المتغير المستقل التحفظ المحاسبي باستخدام

نموذج (Basu)، إلا أن أفضل نموذج تم التوصل إليه هو نموذج انحدار التحفظ المحاسبي باستخدام (Basu)، على سياسة توزيع الأرباح ممتغير ثنائي التوزيع) باستخدام الانحدار اللوجستي (Binary Log-it)، وقد فسر النموذج ما نسبته 21.6 % من التغير الحاصل في المتغير التابع، وبين وجود أثر للتحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Basu) على سياسة توزيع الأرباح (توزع أو لا توزع).

7. نموذج (BTM) لا يصلح لقياس انحدار وتأثير على متغير تابع، ونموذج (Basu) أدق في عملية القياس عند مقارنة النتائج مع الواقع.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يأتي:

1. ضرورة العمل على إرساء سياسات تزيد من مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وتكون ملائمة للشركات الخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين.

2. ضرورة إلزام الشركات بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي، وزيادة رقابة السوق المالي والجهات المعنية لضمان شفافية ومصداقية القوائم المالية، وجعله شرطاً من شروط الإدراج في البورصة.

3. ضرورة استخدام نموذج (Basu) لقياس درجة التحفظ المحاسبي لأنه أدق من نموذج (BTM) في عملية القياس عند مقارنة النتائج مع الواقع.

4. ضرورة قيام الجامعات والمعاهد الفلسطينية وجمعية المدققين والمحاسبين الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية ونقابة المحاسبين وهيئة الرقابة العامة بتطوير البرامج التعليمية، وعقد دورات تدريبية فيما يتعلق بموضوع التحفظ المحاسبي.

5. ضرورة زيادة الاهتمام بالتحفظ المحاسبي من قبل المستثمرين، وتوضيح الآثار السلبية والضارة التي سوف يتعرضون لها في حالة عدم تطبيقه عند إعداد القوائم المالية.

6. ضرورة عقد ورشات عمل وندوات لترسيخ قواعد المهنة وآدابها، وزيادة وعي المحاسبين والمراجعين بالالتزام بالمستوى المقبول للتحفظ داخل القوائم والتقارير المالية المنشورة، وحث الشركات على زيادة وعي مستخدمي القوائم المالية حول التحفظ المحاسبي وتأثيره على القوائم المالية.

7. إجراء المزيد من البحوث حول موضوع الدراسة، واستخدام عينات أخرى من الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، كالقطاعات الأخرى (الصناعة، والاستثمار، والتأمين، والبنوك).

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- الأغا، عماد سليم. (2011). "دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية– دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- أقبال، عمر والقضاة، مأمون .(2014).»أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية»، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 28) 4.
- البراجنة، أمجد إبراهيم. (2009). «العلاقة بين توزيع الأرباح وكل من القيمة السوقية والدفترية للأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- بربخ، نضال محمد. (2019). «قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان أثره على جودة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- برجام، يوجين وويستون ، فريد . (1993) . «التمويل الإداري" ، ترجمة د. عبد الرحمن دعالة وعبد الفتاح السيد سعد النعمان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية .
- أبو جراد، رجب سعيد. (2015). "العلاقة بين التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- حسين، سطم صالح. (2016).»تأثير جودة الإبلاغ المالي في سياسات توزيع الأرباح وانعكاساتها على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية»، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد.
- حسين، هاشم حسن. (2008). العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. (17)، 209 – 230.
- حمدان، علام .(2011)."تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وعلاقته بالحاكمية المؤسسية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية"، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 23، عدد2، ص 253 – 284.
- أبو حميدة، أشرف محمد. (2017).» أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.
- أبو خزانة، إيهاب محمد. (2015). «أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية». مجلة البحوث المالية والتجارية، 12(2)، 77 – 107.
- الربيعي، قاسم أحمد محمود (2008): "أثر سياسه مقسوم الأرباح في القيمة السوقية للأسهم"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدبلوم العالي التخصصي في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل.
- زرقون، محمد. (2010).»أثر الاكتتاب العام على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة –دراسة تحليلية مقارنة لمؤسسة تيسير فندق الأوراسي»، الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثامن.
- صراوي، محمد داود محمد. (2019). «أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- بن الضب، علي. (2009).» دراسة تأثير الهيكل المالي و سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة: دراسة حالة على عينة من الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية ، « 2006 – 2008 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة.
- عبد الفضيل، محمود. (2009): «غرق وول ستريت .. تقديم»، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، ص 52 – 83.
- عبد القادر، عبد الرحمن زهير.(2018)." انعكاسات قانون ساربينز أوكسلي على دور و مسؤولية المدقق في اكتشاف ومنع الاحتيال"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 17.
- عبد الله، متعب. (2008):»تأثير الأزمة المالية العالمية على القضايا العسكرية والأمنية»، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، السعودية، الرياض، العدد 95، ص 21 – 27.
- عبيد، إبراهيم السيد. (2010). «دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة». الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال، (4 – 5 جمادى الآخرة 1431 هـ الموافق 1918 مايو).
- العجمي، مناع فهيد. (2011). «أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت: الأسباب، التداعيات، والحلول»، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- العلي، أسعد حميد. (2012) .» الإدارة المالية «، الأسس العلمية والتطبيقية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط2 ، عمان الأردن .
- العلي ، أسعد حميد. (2010): «الإدارة المالية –الأسس العلمية والتطبيقية «، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عوجه، حسنين كاظم. (2017). «التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة– دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية»، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 19، العدد 1، ص223 – 243 .
- العيباني، محمد نايف. (2010).» مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- القضاة، ليث ومفلح، أكرم. (2016). "تطوير نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية". مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 43، ص 511 – 530.
- قنون عبد الحق و دادن عبد الغني .(2019). «أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة البورصية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة سوق قطر للأوراق المالية خلال الفترة 2013 – 2016 «. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد (5)، العدد(4)، ، ص 38–27.
- كوثر ، بوناب. (2016)." أثر الضريبة على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية" (Master›s thesis)..
- محمد، نور توفيق .(2013). "العلاقة بين تباين المعلومات وسياسة توزيع الأرباح، تطبيق في عينة من الشركات المسجلة في سوق عمان للأوراق"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (35) العدد (111)/ جامعة الموصل / العراق .
- مرعي، عبد الرحمن وزكريا، نائلة. (2013). « أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للسهم – دراسة ميدانية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد35، العدد5.
- مشكور، سعود وصادق، زهور.(2018).» العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية للسهم، وأثرها في تحديد قيمة الشركة بحث تطبيقي في عينة المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية»، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 50، ص212 – 247.
- المناصير، علي والكساسبة، وصفي. (2009). «الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها تداعياتها وسبل العلاج "كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة.
- الميداني ، محمد أمين عزت . (1989). «الإدارة التمويلية في الشركات» ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الظهران ، المملكة العربية السعودية
- النجار، جميل حسن. (2014).»قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم». مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 17(2)، 177 – 214.
- بن نعمون، حماد والشريف. (1990). "سياسات توزيع الأرباح وأثرها على سعر السهم في الشركات الصناعية الأردنية"، الجامعة الأردنية، الأردن.
- النعيمي، عدنان تايه، الساقي، سعدون مهدي، سلام، أسامة عزمي، وموسى، شقيري نوري. (2014). «الإدارة المالية النظرية والتطبيق»، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- هديب، سلمان خالد. (2018). "أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- هندي، منير إبراهيم (2010): «الإدارة المالية –مدخل تحليلي معاصر»، المكتب العربي الحديث، الطبعة السادسة، الإسكندرية، مصر.
- ياسين، محمد.(2008) . «قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

ثانياً: المراجع المترجمة

- *El-Agha, Emad Salem. (2011). «The role of corporate governance in reducing the negative impact of creative accounting on the reliability of financial statements - an applied study on Palestinian banks», Unpublished Master Thesis, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University, Gaza, Palestine.*
- *Eqpal, Amro & El-Qudaa, M'amun. (2014). "The impact of financial crises on supporting the accounting reservation policy: a study in Jordanian industrial joint-stock companies", An-Najah University Journal for Research (Humanities), Volume 28 (4)*
- *El-Parajna, Amjad Ibrahem. (2009). "The relationship between the distribution of profits and both the market and book value of shares traded on the Palestine Stock Exchange", Unpublished Master Thesis, Islamic University, Gaza, Palestine.*
- *Parpakh, Nidal Mohammed. (2019). "Measuring the degree of accounting retention in the financial statements and showing its impact on the quality of profits. An applied study*

King Saud University, College of Business Administration, (4-5 Jumada Al Akherah 1431h corresponding to May 18-19)

- *El-Ajami, Manaa Fhed. (2011). "The impact of the global financial crisis on the confidence of users of financial data in the accounting profession in the State of Kuwait: causes, implications, and solutions", Master Thesis, Middle East University, Amman, Jordan.*
- *El-Ali, Asa'd Hamed. (2012). "Financial management, scientific and applied foundations", Wael Publishing and Distribution, 2nd floor, Amman, Jordan.*
- *El-Ali, As'ad Hamed. (2010). "Financial Management - Scientific and Applied Foundations ", first edition, Wael Press for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.*
- *Ouja, Hasnen Kathem. (2017). "Accounting reservation and its impact on the evaluation of the performance of private Iraqi banks - an applied study in a sample of Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange", Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Iraq, Volume 19, No. 1.*
- *El-Ebiani, Mohammed Naef. (2010). "The extent of Kuwaiti banks' commitment to apply the principles of corporate governance", Unpublished Master Thesis, Middle East University, Jordan.*
- *El-Qudaa, Lith & Mefleh, Akram. (2016). "Developing a Basu Model for Measuring the Accounting Retention of Profits in Jordanian Commercial Banks", Journal of Administrative Sciences Studies, Volume 43, pp. 511-530.*
- *Qanun, Abd-El-Haq & Daden, Abd-El-Gani. (2019). "The Impact of the Dividend Distribution Policy on the Stock Market Value of Economic Institutions A case study of the Qatar Stock Exchange during the period 2013-2016", Journal of Quantitative Economic Studies, Volume (5), No. (4), pp. 27-38*
- *Kawther, Bu-Nap. (2016). "The impact of the tax on the policy of dividend distribution in economic institutions, Mster's thesis.*
- *Mohammed, Noor Tawfiq. (2013). "The relationship between information asymmetry and dividend policy, applied in a sample of companies registered in the Oman Stock Exchange, "Al-Rafidain Development Journal, Volume (35) No. (111) / University of Mosul / Iraq.*
- *Mree, Abdelrahman & Zakria, Naela. (2013). "The effect of the dividend policy on the market value of the stock - a field study", Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume 35, No. 5, pp. 279-299.*
- *Mashkur, Saud & Sadeq, Zhur. (2018). "The relationship between the policy of dividend distribution and the market value of the share, and its effect on determining the value of the company. An applied research in the sample of banks registered in the Iraq Stock Exchange", Journal of the Kufa Studies Center, Issue 50, pp. 212-247*
- *El-Manaser, Ali & El-Kasasba, Wasfi. (2009). "The global financial crisis is its reality, its causes and implications", Unpublished Master Thesis, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Zarqa Private University.*
- *El-Midani, Mohammed Amin Ezat. (1989). "Corporate Finance Management", Unpublished Master Thesis, King Fahd University of Petroleum and Minerals, Dhahran, Saudi Arabia.*
- *El-Najar, Jamel Hasan. (2014). "Measuring the level of accounting retention in the financial statements and financial reports and its effect on the market value of the stock". Al-Balqa Journal of Research and Studies, 17 (2), pp. 177-214.*
- *Pen-Namon, Hammad El-Sharif. (1990). "Dividend distribution policies and their impact on the share price of Jordanian industrial companies". The University of Jordan, Jordan.*
- *El-Nuem'e Adnan Tayeh, El-Saqi, Sadoun Mahdi, Salam, on the companies listed on the Palestine Stock Exchange", Unpublished Master Thesis, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University, Gaza, Palestine.*
- *Prjam, Ujen & Weston, Farid. (1993). "Administrative financing", translation of d. Abd Al-Rahman Daala and Abd Al-Fattah Al-Sayed Saad Al-Numan, Dar Al-Merikh Publishing, Riyadh, Saudi Arabia.*
- *Abu-Jarad, Rajab Saeed. (2015). "The relationship between accounting reservation in accounting policies and corporate governance and their impact on the quality of disclosure of financial statements for local banks listed on the Palestine Stock Exchange", an Unpublished Master Thesis, College of Commerce, Islamic University, Gaza, Palestine.*
- *Husen, Satm Saleh. (2016). "The impact of the quality of financial reporting on dividend distribution policies and their implications for the market value of companies listed on the Iraq Stock Exchange", PhD thesis, University of Baghdad*
- *Husen, Hashem Hasan. (2008). " Factors affecting the dividend policy in joint stock companies". Journal of the Baghdad College of Economic Sciences. (17),pp. 209-230.*
- *Hamdan, Al'am. (2011). "Evaluating the level of accounting reservation in financial reports and its relationship to corporate governance in companies listed on the Kuwait Stock Exchange", King Saud University Journal, Volume 23, Number 2, pp. 253-284.*
- *Abu-Hameda, Ashraf Mohammed. (2017). "The effect of the accounting reservation on the financial statements of companies listed on the Palestine Stock Exchange on the added economic value", Unpublished Master Thesis, Al-Azhar University, Palestine.*
- *Abu-Khazana, Ihab Mohammed. (2015). "The effect of the capital and debt term structure on the accounting reservation of companies listed on the Egyptian Stock Exchange". Journal of Financial and Commercial Research, 12 (2), pp. 77-107.*
- *El-Rabe'e, Qasem Amed Mahmoud. (2008). "The effect of the dividend policy on the market value of shares", a letter presented to obtain a diploma in higher specialized diploma in Business Administration, College of Management and Economics - University of Mosul.*
- *Zarqun, Mohammed. (2010). "The impact of the IPO on the policy of dividend distribution in the priced economic institutions on the stock exchange - a comparative analytical study of the Facilitation of the Eurasian Hotel", Algeria, the researcher's journal, University of Ouargla, No. 8.*
- *Sarawi, Mohammed Dau'od Mohammed. (2019). "The effect of accounting reservation on accounting revenue and added economic value in industrial companies listed on the Amman Financial Market, Unpublished Master Thesis, College of Business, Middle East University, Amman, Jordan.*
- *Pen El-Dubb Ali. (2009). "A study of the impact of the financial structure and the policy of dividend distribution on the value of the economic institution listed on the stock exchange: a case study on a sample of companies listed on the Kuwait Stock Exchange 2008 – 2006", Unpublished Master Thesis, University of Ouargla, Algeria.*
- *Abd-Elfadel Mahmud. (2009). "Wall Street Sinking ... Introduction ", International Politics Journal, No. 175, pp. 52-83.*
- *Abd-Elkader, Abd-Elrahman Zuher. (2018). "Implications of the Sarbanes-Oxley Act on the role and responsibility of the auditor in detecting and preventing fraud ", Journal of Administration and Economics, No. 17.*
- *Abdulla, Muteb. (2008). "The impact of the global financial crisis on military and security issues", King Khalid Military College Journal, Saudi Arabia, Riyadh, No. 95, pp. 21-27.*
- *Ubid, Ibrahim El-Sayed. (2010). "The role of institutional investment in increasing the degree of accounting reservation in the published financial statements". The Twelfth Symposium on Accounting Development in the Kingdom of Saudi Arabia.*

Osama Azmi & Musa, Shukiri Nuri. (2014). " Theoretical Financial Management Application ", Fifth Edition, Dar Al Massira Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

- *Hadeb, Slman Khaled. (2018). "The Impact of Accounting Reserve Practice on Financial Performance Margin of Profitability and Asset Turnover Rate", Unpublished Master Thesis, Middle East University, Jordan.*
- *Hendi, Moner Ibrahem. (2010). "Financial Management - A Contemporary Analytical Entrance", Modern Arab Office, Sixth Edition, Alexandria, Egypt.*
- *Yaseen, Mohammed. (2008). "Measuring the level of reservation in accounting policies under institutional governance and its effect on the quality of disclosure of financial statements for Jordanian commercial banks", Unpublished PhD thesis, Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Amman*

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- *Adjaoud, F., & BenAmar, W. (2010). Corporate governance and dividend policy: shareholders' protection or expropriation?. Journal of business finance & accounting, 37(56), 648-667.*
- *Al-Shawawreh, F. K. (2014). The impact of dividend policy on share price volatility: Empirical evidence from Jordanian stock market. European Journal of Business and Management, 6(38), 133-143*
- *Al-Souty, S. (2005). Re-Trust Confidence in The Financial Statement Published. Auditor journal, Jordanian Accountants Association, No. 21-22, October.*
- *Ball, Ray, Robin, Ashok, & Sadka, Gil. (2008). Is financial reporting shaped by equity markets or by debt markets? An international study of timeliness and conservatism. Review of accounting studies, 13(2-3), 168-205.*
- *Basu, S. 1997. The conservatism principle and the asymmetric timelines of earnings, Journal of Accounting and Economics, 24: 3-37.*
- *Beaver, W. and S. Ryan. 2000. Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity, Journal of Accounting Research, 38: 127-148*
- *Beaver, W. and S. Ryan. 2005. Conditional and unconditional conservatism :Concepts and modeling, Review of Accounting Studies, 10: 269-309*
- *Caskey, J., & Laux, V. (2016). Corporate governance, accounting conservatism, and manipulation. Management Science, 63(2), 424-437.*
- *Chen, D. H., Liu, H. H., & Huang, C. T. (2009). The announcement effect of cash dividend changes on share prices: An empirical analysis of China. Chinese Economy, 42(1), 62-85.*
- *Correia da Silva, L., Goergen, M., & Renneboog, L. (2004).:" Dividend Policy and Corporate Governance" Oxford University Press is a department of the University of Oxford.*
- *Delkhosh, M., & Sadeghi, M. (2017). The effect of accounting conservatism and earnings management on earnings quality, International Journal of Accounting and Economics Studies, 5 (2) (2017) 157-162*
- *Hashemijoo, M., Mahdavi-Ardekani, A., & Younesi, N. (2012). The impact of dividend policy on share price volatility in the Malaysian stock market. Journal of business studies quarterly, 4(1).*
- *Kam, V. (1990) "Accounting Theory. 2th Edition, John Wiley sons.*
- *Kazemi, H., Hemmati, H., & Faridvand, R. (2011). Investigating the relationship between conservatism accounting and earnings attributes. World Applied Sciences Journal, 12(9), 1385-1396.*
- *Lee, Jimmy (2010): "The role of accounting conservatism in Firms' financial decisions, social science research network, November.*
- *Lobo, G. J., & Zhou, J. (2006). Did conservatism in financial reporting increase after the Sarbanes‐Oxley Act? Initial evidence. Accounting horizons, 20(1), 57-73.*
- *Obeidat, M. (2003). The effect of conservatism on the relevance and reliability of accounting information. A doctor Degree Thesis, Amman Arab University*
- *Ramalingegowda, S., Wang, C. S., & Yu, Y. (2013). The role of financial reporting quality in mitigating the constraining effect of dividend policy on investment decisions. The accounting review, 88(3), 1007-1039.*
- *Ross, Stephen .A. Westerfiegd ,Randolph W. Jordan, Bradford D.(2003): "Fundamentals Of Corporate Finance" 6th. Edition. McGraw-Hill, Singapore Alternate Edition*
- *Salah, A. (2010). The Effect of Dividend Policy on Market Value UK Empirical Study (Doctoral dissertation, Durham University).*
- *Xia, D., & Zhu, S. (2009). Corporate governance and accounting conservatism in China. China Journal of Accounting Research, 2(2), 81-108.*